

# متى تتحول المعركة ضد الفساد في تونس إلى مشروع وطني؟

## أغلب الحكومات تعامل مع الظاهرة إما لتصفية حسابات وإما للاستعراض السياسي



### التونسيون ضاقوا ذرعا من الفساد

التلفزيونية بان هناك ملفات فساد كبيرة يجب على القضاء أن يتحرك لفتحها. وتسأل عز الدين عن أي نموذج مجتمعي نريد، هل نحن مع التشريعات والقوانين التي سنت لتطبيق، وهل نريد فعلا دولة القانون والمؤسسات، ولا بد من تطويرها بنظام حوكمة وإصلاح حقيقي أم نبقى مرتبطين لطبقة الأوليغارشيا المظلمة في عدد محدود من رجال الأعمال الفاسدين المتحالفين مع الأحزاب؟

ولخص الباحث الاجتماعي عز الدين إلى التأكيد على أن تونس تحتاج إلى تغيير المنظومة الاقتصادية برمتها، مبدئيا تقاؤه بأنه رغم الهبات الحاصلة في التجربة الديمقراطية ورغم كل ما يقال عن المناكفات الحزبية والمشكلات السياسية التي تعصف بالبلاد إلا أن ذلك، وفق نظره، يعتبر عاملا إيجابيا لتأسيس تجربة ديمقراطية رائدة.

وتورده ضمن برامجها المقدمة، ومن ذلك حكومة يوسف الشاهد التي اختارت لنفسها اسم "حكومة حرب"، في إشارة إلى الحرب على الفساد بأشكاله المتعددة لكنها انتهت إلى نتائج جزئية. ويرى ثابت أن معركة الفساد لا يجب أن تخاض بمنطق المحاصصة والتشفي بل يفترض أن تكون لها مؤيداتها وأدواتها وخصوصا على المستوى التشريعي، وبخلاف ذلك يؤكد ثابت أن تونس ما زالت سوف تخسر الكثير وخصوصا على مستوى انكماش المناخ الاستثماري.

وتوصف المعركة على الفساد في تونس بكونها لا تتعدى حدود الشعار المرفوع في كل مرة يكشف فيها المستور عن ملف ما يتعلق بإحدى الشخصيات الوازنة وسرعان ما تنطفئ الحماسة، ورغم اعتراف الفاعلين السياسيين أنفسهم أحيانا في كل حواراتهم

الظاهرة، بدءا من الفساد القانوني، الذي فسره الباحث الاجتماعي بغياب التشريعات والقوانين الكافية لردع الفاسدين، وحتى إن وجدت هذه التشريعات فإنه يتم التغافل عن تطبيقها. وقدم مقالا على ذلك بالباب الثامن من الدستور المتعلق بالجماعات المحلية، الذي لم يتم تفعيله إلى حد الآن.

وتساءلت أوساط سياسية تونسية عن مدى جدية وصرامة الحملة ضد الفساد التي يقودها رئيس الحكومة هشام المشيشي، وهل هي استمرار لفرازة ترفعها الحكومات المتتالية في كل مرة يكشف فيها النقاب وتخرج فيها الإفباتات عن تورط هذا المسؤول أو ذاك في ملف ما؟

وفي تونس اتخذ ملف محاربة الفساد منذ الثورة نسقا ضبابيا وظل شعاعا ترده جميع الحكومات المتتالية

وتعالت في الفترة الأخيرة الأصوات الشعبية في تونس المناهية بالضرب بقضبة من حديد على الفاسدين والحيثان الكبيرة، التي باتت تترصد باقتصاد الدولة وتتحكم في كل مفاصلها في كل مرة تقدم فيها إنباتات ملموسة عن ملفات فساد.

لكن الباحث في علم الاجتماع ممدوح عز الدين يرى أن هناك خلطا لا بد من توضيحه بخصوص الفساد الذي يربطه الكثيرون بالثورة. وقال في تصريح لـ "العرب" إن "بعض الأطراف تربط الفساد بالثورة، وهذا ليس صحيحا لأن الثورة أعلت حيزا كبيرا من التعبير وإخراج العديد من الظواهر التي كانت عبارة عن تابوهات".

وأكد عز الدين أن الفساد يشمل كل مكان المنظومة الحالية، وهو ما يسهم في تعطيل اشتغالها على نحو ما، مبيّنا أنه لا يوجد قطاع لا تشمله هذه

ملف محاربة الفساد في تونس اتخذ منذ الثورة نسقا ضبابيا وظل شعاعا ترده جميع الحكومات المتتالية وتورده ضمن برامجها المقدمة، لكن تطبيقه محدود ويعتمد على المناورة السياسية أكثر منه خيارا استراتيجيا.

جديدة من الأحداث تبدد أي أمل في أن هذه المعركة بدأت تأخذ طريقها الصحيح. وفسر المحلل والخبير في الشؤون السياسية منذر ثابت، لماذا تأخرت المعركة الفعلية للقضاء على الفساد في تونس، بأن مقاومة هذه الظاهرة مرتبطة بتغيير التشريعات ونظام الحوكمة. وقال ثابت في تصريح لـ "العرب"، إن "إشكالية الفساد يجب أن تواجه على أكثر من جبهة: أولا بتقليص التعامل بالعملة، ثانيا الإبتعاد عن منطق المكاسرة وتصفية الحسابات، ذلك أن ملف الفساد اليوم بات حكرا على أطراف بعينها تستعمله لابتزاز وإدارة خصوماتها السياسية، وهو معطى هام يجب التفتن له. ثالثا ما يتعلق بالنص القانوني الذي لا يزال مبهما وفيه العديد من الثغرات التي عطلت دور الجهاز القضائي للاضطلاع بدوره الأساسي".

وتزايد السجال أكثر صخبا هذه الأيام بعد حملة التوقيفات التي طالت رؤوسا كبيرة في أجهزة الدولة، بدءا بإقالة وزير البيئة والشؤون المالية مصطفى العروي وليس انتهاء عند العديد من المسؤولين الكبار الذين وقع توقيفهم في علاقة بملف شحنة النقابات المستوردة من إيطاليا، ليتعمق الجدل أكثر بالإعلان عن بطاقة إيداع بالسجن بحق رئيس حزب "قلب تونس" نبيل القروي.

والنقطة النائب عن حزب التيار الديمقراطي سامية عبو الإشارة مباشرة وعلقت على صفحاتها بتدوينة قالت فيها إن "حملة الأبادي النظيفة للسادة القضاة الشرفاء انطلقت ولن تستطع أبادي بعض النواب الوسخة تشويبهها".

ويتداول الحديث على نطاق واسع في تونس عن ارتهان بعض الأحزاب لرؤوس الأموال الكبرى، ممثلة في رجال أعمال بعينهم وبعض اللوبيات المتنفذة التي باتت تتحكم في المشهد السياسي ويتم تمرير القوانين وفقا لأجنداتها وبما يخدم مصالحها الضيقة.

بدأ جليا أن مشروع الفساد في تونس يتغذى على لوبيات وحيثان كبرى باتت تتحكم في مفاصل الاقتصاد بطريقة فجّة سبّدت كل أمل لنهوض الدولة، لكن ذلك لا يمنع من بروز حملات منددة بعكسها تعالي الأصوات المناهية بالاجتثاث هذه الظاهرة من جذورها.



الحبيب مباركي  
كاتب تونسي

تونس - بدأ جليا بعد عشر سنوات أن المعركة ضد الفساد في تونس لم تغادر مربع البروباغندا والاستعراض السياسي الذي رفعته جيل الأحزاب والحكومات المتعاقبة، ليبقى السجال حولها مركزا حول مجموعة من الأسئلة المحورية: هل توجد إرادة فعلية لخوض هذه المعركة باقتدار بناء على ما تقتضيه مصلحة تونس أولا، أم أن هناك حقول الغمام مزروعة تبدد أي أمل للحرك من أجل اجتثاث هذه الظاهرة من المنبع؟ ولم لا تتحول هذه المعركة إلى "أم القضاة" وتتحوّل مشروعا وطنيا جامعا طالما أن عائداته ستوفر بديلا كافيا للنهوض بالاقتصاد ودعم التنمية الاجتماعية وغياب التوازن بين الجهات؟



ممدوح عز الدين  
تونس تحتاج إلى  
انتقال اقتصادي يوازي  
الانتقال الديمقراطي



منذر ثابت  
مقاومة الفساد مرتبطة  
بتغيير التشريعات  
ونظام الحوكمة

وتفتح هذه الأسئلة، على أهميتها، الباب لتأويلات عديدة وسيناريوهات يمكن أن تعالج بها أزمة الفساد، التي حيرت التونسيين المدركين لخطورة الظاهرة وتغولها أكثر من أي وقت مضى، والواعين بأن الطريق للقضاء عليها لا يأخذ مساره الصحيح، بدءا بتشخيصها والوقوف على منهجية الفاعلين فيها وليس انتهاء عند الآليات والأساليب المتبعة لمعالجتها.

في كل مرة تبرز فيها قضية ما مرتبطة بالفساد في تونس إلا وتتعالى الأصوات المناهية بفتح الملفات والتتبع إلى الدور الموكول للجهاز القضائي بيان بضائع يدوره على أكمل وجه، لكن سرعان ما تطفو إلى السطح موجة

# التحالفات السياسية تعرقل تشكيل برلمان التغيير في السودان

المجتمع المدني وشخصيات شبابية قادت مسيرات العظاهر، ولديها حضور قوي في الولايات، لكن هذا المطلب أيضا لا يتماشى مع طبيعة البرلمانات التي عليها إصدار التشريعات، وبناء قواعد قانونية تتماشى مع المرحلة الانتقالية والتأسيس للانتخابات المقبلة.



نورالدين صلاح الدين  
التحالف الحكومي وجه  
نداءات لإيجاد توافق  
بشأن المقاعد البرلمانية



حسام حيدر  
هناك فتاعة بأن لا ينوب  
عن الشعب أحد بالتعيين،  
الأصل أن ينتخب برلمان

وأوضح عضو تنسيقية لجان المقاومة، حسام حيدر، أن برلمان عام 2005 (كان بالتعيين وجاء عبر اتفاقية سلام نيفاشا) وظفه نظام البشير لخدمة مصالحه، وأجاز قوانين تسيطر على مخاوف لجان المقاومة في الوقت الراهن. ولفت في تصريح لـ "العرب"، إلى وجود فتاعة بأنه لا أحد ينوب عن الشعب بالتعيين، والأصل هو انتخاب برلمان يعبر عن التركيبة السياسية والاجتماعية الجديدة، وأن العديد من التنسيقيات رفعت أسماء مرشحيها لقوى الحرية والتغيير بشأن ممثلها في البرلمان، بينما لا يزال البعض الآخر يواجه انقسامات داخلية حول الأسماء المرشحة.

الولايات، نشبت أزمة أخرى بين لجان المقاومة تمثلت في اعتراض بعض الولايات على المقاعد المخصصة لها وفقاً للكتل الجغرافية لكل ولاية، وهو ما ترتب عليه خروج مظاهرات في ولايات عديدة رفضاً لنسب تمثيلها، أبرزها في شرق السودان.

ويتطلب خروج المجلس التشريعي إلى النور إرادة سياسية من القوى الثورية، تحديداً المنضوية تحت تحالف قوى الحرية والتغيير، والتي عليها التوصل مع أكبر قدر من ممثلي الولايات ولجان المقاومة ومنظمات المجتمع المدني لضمان عدم وجود اعتراضات واسعة تفقده شرعيته، لأنه سيكون جسما معينا وليس منتخبا.

وكشفت المناورات التي جرت الأيام الماضية بين قوى الحرية والتغيير ولجان المقاومة بشأن التشكيل التشريعي، عن مشكلات سياسية عميقة تواجه الشباب الثوري الذي يلعب دورا مؤثرا في ولايات مختلفة، بعد أن فشلت هذه اللجان في تقديم رؤى قابلة للتطبيق على أرض الواقع، ونفك شفرة أزمة توزيع المقاعد المشتعلة حاليا.

وطالبت لجان المقاومة خلال المظاهرات التي نظمتها في 19 ديسمبر الماضي، تزامنا مع الذكرى الثانية لخروج أولى الاحتجاجات ضد نظام عمر البشير، أن يكون المجلس التشريعي بالانتخاب وليس بالتعيين، غير أن الفكرة اصطدمت بصعوبات عدة، منها عدم وجود بيئة سياسية واقتصادية مهيأة تسمح بالانتخابات حاليا.

ونذهب البعض باتجاه تشكيل "مجلس تشريعي ثوري"، يضم منظمات

مجلس السيادة الجديد وبعد خروج الحكومة إلى النور، لأن الأمر بحاجة إلى مشاورات موسعة تشمل تنسيقيات لجان المقاومة في الولايات وقواعد الحركات المسلحة والمجتمع المدني، للتزام بنسب النساء والشباب بالمجلس.

وحسب اتفاقيات سابقة منحت قوى الحرية والتغيير تنسيقيات لجان المقاومة في الولايات ومقاعد 107 مقاعد من مجموع 165 مقعدا للتحالف، ووزعت المقاعد 58 المقعدية لجان المقاومة مركزيا على الكتل المكونة للحلف، بجانب 75 مقعدا للجبهة الثورية، وهناك 60 مقعدا للمدنيين والمكون العسكري من خارج التحالف الحكومي. وبعد أن تخطى التحالف الحكومي أزمة توزيع المقاعد على تنسيقيات

التحالف الحكومي وجه نداءات عديدة إلى القوى المنسحبة بحثا عن توافق لا يزال مفقودا بشأن توزيع المقاعد، ومتوقع الوصول إلى تفاهات تضمن عدم اتساع الهوة والعبور إلى بر الأمان. وأضاف

لـ "العرب"، أن تركيز السلطة ينصب على التوافق حول توزيع مناصب الحكومة، بعد أن قطعت المشاورات مع الجبهة الثورية شوطا طويلا انتهى بالاتفاق على الوزارات التي تمثلها، وتبقى هناك وزارة سيادية واحدة يجري النقاش بشأنها قبل إرسال الأسماء المرشحة إلى رئيس الوزراء عبدالله حمدوك.

وذكر صلاح الدين، أن أطراف السلطة توافقت على التفرغ لتشكيل المجلس التشريعي لما بعد الإعلان عن

وحرك هؤلاء مياه المجلس التشريعي الراكدة منذ فترة، لكنهم زرعوا أشواكا جديدة على طريق تشكيله، فهناك قوى معارضة لتشكيل المجلس وفقاً للآليات المتفق عليها في الوثيقة الدستورية التي وزعت مقاعدها بين قوى الحرية والتغيير والحركات المسلحة وشخصيات متفق عليها من المدنيين والعسكريين.

وترى قوى سياسية عديدة صعوبة تشكيل برلمان الثورة من دون محاصصة سياسية، وإن كانت هناك ضرورة فيجب أن تطبق على الحكومة المنتظرة في ظل حاجة السودان للكفاءات التي تنقده من عثراته الاقتصادية والاجتماعية.

وفي تقدير هؤلاء، يعد توزيع المقاعد مسألة مهمة في البرلمان لتلافي خروج المظاهرات بشكل متكرر للضغط على السلطة الانتقالية، حيث سيكون هناك ممثلون عن هذه القوى داخل المجلس تدعم الانتقال من الحالة الثورية إلى ضبط دعائم الاستقرار.

ويدل تشكيل ما يعرف بـ"كتل جوبا الجديد"، على وجود خلافات حول توزيع مقاعد الأحزاب والقوى المنسحبة من التحالف الحكومي، حيث يريد المجلس المركزي لقوى الحرية والتغيير أن تكون مقاعد تلك القوى ضمن حصة الكتل الرئيسية داخل التحالف، وذهب محسوبون على تلك القوى إلى التأكيد على رفض القبول بما يسمى "الفتات"، والدفع باتجاه الضغط ليكون المجلس الجديد بعيدا عن المحاصصات.

وأشار القيادي بقوى الحرية والتغيير، نورالدين صلاح الدين، إلى أن

الخرطوم - أكد رئيس الحكومة السودانية عبدالله حمدوك، أن المشاورات لم تقطع مع مكونات السلطة الانتقالية لاستكمال هياكل الحكم، وستشهد الأيام المقبلة تشكيل مجلس الوزراء وإعلان المفوضيات، والمجلس السيادي، والمجلس التشريعي.

وقال في كلمة له بمناسبة العيد الوطني للسودان، الجمعة، إنه يسعى ليكون المجلس التشريعي "ممثلا لكل قطاعات وفئات الشعب السوداني، لضبط مهماته التشريعية والرقابية الموجهة إلى مسار الفترة الانتقالية".

وأصبح حديث هياكل الحكم محل جدل ونقاش طويلين على الساحة، وباتت إعادة تشكيل الحكومة وتعيين السيادة واختيار المجلس التشريعي من الملفات التي يدور حولها التراشق السياسي، في وقت تعاني فيه البلاد من أزمة على الحدود مع إثيوبيا.

وعقدت قوى الحرية والتغيير، الثلاثاء، اجتماعا مع الجبهة الثورية التي تضم حركات مسلحة وتنظيمات سياسية، للتوافق حول العدد النهائي للوزارات والوصول إلى توافق بشأن الحقائق السياسية التي ستكون من نصيب الحركات المسلحة.

كما عقد اجتماع في جوبا، الأحد، ضم 12 حزبا سودانيا ومنظمات مدنية وحركات مسلحة، طالب خلاله بتشكيل مجلس تشريعي، كمثل لإرادة التغيير الحقيقي، من وجهة نظرها، بعيدا عن المحاصصات، كما حذرت من "السير على النسق الذي جرى به اختطاف مؤسسات السلطة من القوى المواطنة، التي تعيق تحقيق أهداف الثورة".

